أثر الحكم الجديد على منظمات المجتمع المدني والحريات العامة

الديمقراطية قاعدة المواطنة والتسامح :

ظهر مفهوم التسامح كنتاج لعصر النهضة والتنوير الذي ساد في أوروبا في القرن السابع عشر على أنقاض حكم الإقطاع المتحالف مع الكنيسة الكاثوليكية ، فهذا الأخير كان لا يؤمن بالعلم والمعرفة والتعددية ، وكان يفرض مفهوماً قيمياً واحداً وشاملاً لذلك فقد كانت سمة تلك المرحلة هي الصراعات التي تأخذ الطابع الإثني ، والمناطقي ، والجغرافي ، والعرقي ، رغم أن جوهر تلك الصراعات هو طبقي واقتصادي أساساً .

أما رموز عصر التنوير أمثال هوبز ، لوك ، روسو ، مونتسكيو ... إلخ فقد طرحوا مفهومًا آخر يقوم على العقد الاجتماعي ما بين المواطنين والحكم وعلى آلية ديمقراطية تحكم العلاقة بين أطراف المجتمع وبين المواطنين أنفسهم بالاستناد إلى القانون ، وعليه فقد ساد مفهوم المواطنة ، حيث تحول المواطن إلى ذات حقوقية وكينونة مستقلة بعد أن كانت القبيلة أو العشيرة أو الوحدة العضوية هي ذلك الإطار والذي ترتبط علاقاته بالآخرين بناءً على موازين القوى ومنطق القوة ، أصلاً .

ومع ظهور قوانين حقوق الإنسان ومنها وثيقة حقوق الإنسان الفرنسية وغيرها وانتشار تلك المواثيق على المستوى الكوني خاصة « الإعلان العالمي لحقوق الإنسان » في سنة ١٩٤٨ ، وكذلك العهدين الحقوقيين الاقتصادي والاجتماعي والثقافي

وكذلك السياسي والمدني التي صدرت عن الأمم المتحدة عام ١٩٦٦ ، أصبحت هناك قيم ومفاهيم ومعان جديدة تستند إلى منطق المواطنة وعدم التمييز والمساواة في كل التعاملات المجتمعية في نفس الدولة أو على الصعيد العالمي ،فهناك حقوق للبشر أينما تواجدوا تنظمها تلك المواثيق وتستند إلى التعامل بالتساوي مع أبناء البشر وبغض النظر عن الدين ، والعرق ، واللغة ، والجنس ، والأصل الاجتماعي ... إلخ .

وهذا ما أكدته العديد من دساتير مختلف الأقطار عندما أكدت على أن الجميع أمام القانون سواء ، فقد أصبح القانون هو الناظم في العلاقة ما بين المواطنين المتساويين الأحرار وأبعدت بذلك منطق توازنات القوى أو محاولة أخذ القانون باليد والتي كانت سائدة بالاستناد إلى وجود البنى العشائرية والقبلية ، فأصبح الذي يخالف القانون يحاكم أمام القضاء الذي يفترض فيه النزاهة والعدالة والاستقلالية بغض النظر عن موقع المتهم الوظيفي أو مكانته الاجتماعية أو أصوله الطبقية .

وأصبحت هناك أجهزة للدولة مثل « الشرطة والجيش » والتي تقوم وظيفتها الأساسية على حماية المواطن وأمن واستقرار وسيادة البلاد « الوطن » أيضا ، بغض النظر عن طبيعة الحزب السياسي الذي يحكم في الدولة ، فتلك الأمور لا تخضع لهذا الحزب الذي يتربع على سدة الحكم اليوم لأنه سيتغير غداً عن طريق مبدأ الانتخابات الدورية والتداول السلمي للسلطة في إطار التعددية الحزبية والسياسية التي أخذت مكانها بدلاً من التعددية القبلية والعشائرية ، بوصف الأحزاب السياسية تعبيراً راقياً عن قوى اجتماعية فاعلة في المجتمع ولكن بلغة سياسية .

ووجد المواطن نفسه بوصفه ذاتاً حقوقية مستقلة يرتبط بعلاقة قانونية وتبادلية بينه وبين الدولة تضمن حقوقه وتفرض عليه واجبات ، مستنداً إلى مضمون الحماية من أجهزة الدولة ومن القانون فهو ليس بحاجة إلى الانضواء في بنى قبلية أو عشائرية

للاحتماء الذاتي والحفاظ على أمنه الشخصي وذلك من خلال القضاء والقانون والشرطة وغيرها من الأجهزة التي من المفترض أن تضمن الأمن للجميع[1].

فرغم أن المواطنة جاءت نتاجاً تحولياً اجتماعياً واقتصادياً أساساً في إطار تفكك البنى القبلية والعشائرية وسيادة المواطن كوحدة اقتصادية وحقوقية مستقلة ، فإن ذلك تعزز من خلال منطق سيادة القانون وأجهزة حفظ الأمن الذاتي والعام في الوطن ، وبالتالي فلم ينبرِ أحد للتفكير في أدوات للحماية الذاتية ، بل انبرى الجميع للتفكير بالانخراط في أدوات تعبر عن مصلحة جمعية عن طريق الانضواء في حزب سياسي أو نقابة مهنية أو منظمة أهلية ، حيث يمارس فيها المواطن دوره وفاعليته ونشاطه ومشاركته في الحياة الاجتماعية الوطنية العامة على قدم المساواة مع الآخرين ، وما يميزه أصبح فاعلية دوره في تقدم المجتمع وليس أصله العرقي أو الاجتماعي أو الطبقي أو جنسه ذكراً كان أم أنثى .

وعليه فقد أصبحت المواطنة هي الآلية للحد من الصراعات الإثنية ، والعرقية، والاجتماعية ، والجنسوية ، على قاعدة مبدأي عدم التمييز والمساواة ، ولم يعد غريبًا أن تجد مجتمعاً متعدد الأعراق والأصول كفئة موحدة وفق منظومة من البنى القانونية والمفاهيم الاجتماعية والقيمية التي تشترط عدم التمييز والمساواة في الحقوق والواجبات ، الأمر الذي أنهى مفهوم العنصرية وأصبح مفهوماً مشمئزاً للإنسان ، وتعزز ذلك عبر كفاح شعوب ضد أنظمة استعمار من أجل إزالة نظام التمييز العنصري كما حصل في كفاح شعب جنوب إفريقيا ، وكذلك عبر حركة الحقوق المدنية والتي قادها مارتن لوثركنج في الولايات المتحدة الأمريكية والتي

(١) أبو رمضان محسن – ورقة عمل بعنوان « الديمقراطية قاعدة المواطنة والتسامح » قدمت في ورشة عمل نظمت من قبل «مركز هدف لحقوق الإنسان» – غزة – بتاريخ ٢١/ ١٠/ ٢٠٠٩ .

أفضت إلى إلغاء كل القوانين العنصرية بحق السود الذين كان التعامل معهم يتم بوصفهم كائنًا إنسانيًا من الدرجة الثانية أو الثالثة .

كما تم إلغاء العديد من القوانين والإجراءات التمييزية بحق النساء وأصبحنا نجد العديد من النساء يتبوأن مراكز قيادية في العديد من الأحزاب أو النقابات أو يصبحن أعضاء برلمان أو حتى رؤساء دول . واستطاعت الحركة النسوية العالمية تحقيق إنجازات رائعة على هذا الصعيد ، كما حققت فئات اجتماعية كانت محرومة ومقهورة العديد من الإنجازات على صعيد حقوقها ومنها الحركة العمالية على سبيل المثال وتعزز ذلك عن طريق المواثيق الدولية العديدة التي ضمنت حقوق العمال ومؤخراً انتصر الزعيم « لولا » في البرازيل وهو قائد عمالي ونقابي سابق وأصبح رئيساً للدولة البرازيلية .

لقد تحققت تلك الإنجازات الواردة جزءًا منها أعلاه بفضل مفهوم المواطنة ومنطق القانون وسيادته على قاعدة عدم التمييز والمساواة ، لكن مبدأ التسامح مبني أساساً على الحقوق أي حقوق البشر جميعاً والشعوب أيضا ، وكما هو الحال في الحديث عن الحرية حيث تنتهي عند الاعتداء على حرية الآخرين وأنه لا يمكن اعتبار أي شعب حر إذا استغل شعب آخر ، ينطبق ذلك أيضاً على مبدأ التسامح فالشعوب وحدها لها الحق الثابت وغير القابل للتصرف في تقرير المصير وهو حق كفلته المواثيق والقوانين الدولية .

وعليه ، فلا تسامح مع المعتدي الاستعماري الغازي الذي يريد قهر الشعوب والسيطرة على مقدراتها ونهب تلك المقدرات كما لا تسامح عند اعتداء دولة على دولة أخرى أيضاً ، فالتسامح ينتهي في هذه اللحظة ويصبح المطلوب هو قيام الشعب أو الدولة المستهدفة بالكفاح المشروع والعادل ضد الاحتلال والغزو

الاستعماري ، كما أنه وبعد انسحاب الاحتلال من البلاد التي كانت محتلة فإنه يجب عدم استخدام منطق التسامح عبر غض النظر عن التعويض الذي يجب أن يدفعه الاحتلال أو القوة الاستعمارية لقاء الدمار و الخراب الذي لحق بالوطن المحتل ؛ لأن العلاقة ما بين الدول ينظمها القانون الدولي وأن مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للشعوب وحقها في تقرير المصير أيضا مبادئ غير قابلة للتصرف كفلها هذا القانون الدولي . وبالتالي فإن من الممكن أن يتم البدء بتفعيل مفهوم التسامح عند قيام الدولة المعتدية وبعد الانسحاب بتقدم التعويضات اللازمة والاعتذار ، من الممكن في هذه اللحظة أن يقوم الشعب الذي خضع للاحتلال بفتح صفحة جديدة من العلاقة مع الطرف المعتدي سابقاً ، وبالتالي فإن التسامح هي قيمة إنسانية وأخلاقية عليا تفترض المساواة بين أعضاء الجنس البشري وبين المواطنين في دولة ما وهي بلغة بسيطة عدم القيام بالثأر أو أخذ القانون باليد أو الاعتداء على شخص ، آخر يختلف في الرأي ، أو المعتقد، أو من جنس ، أو عرق أو دين آخر أو عدم القيام بالاعتداء على دولة ضعيفة فالمواطنين أمام القانون سواء ، وكذلك الدول متساوية في الحقوق أمام القانون الدولي .

إن هذا المنطق المدني والقانون ليس بالضرورة أن يتم تطبيقه في الواقع فالعالم والمنظمات والمؤسسات الدولية تخضع للطرف المهيمن والمسيطر اقتصادياً وعسكرياً وكذلك في حالة مجتمع ما فإن الحكم يُفرز أحياناً كثيرة لصالح الطبقة الاقتصادية الأكثر نفوذاً وسيطرة .

ولكن في الحالتين يجب الاستمرار بتبني مفهوم التسامح المبنى على الحقوق والحريات ويجب الاستمرار في الكفاح والذي يفترض أن يكون شرعياً وعادلاً من أجل تعديل تلك الموازين على قاعدة المواطنة والمساواة أمام القانون سواءً محلياً أو دولياً .

وفي الحالة الفلسطينية فقد استبشر المراقبون القانونيون والاجتماعيون خيراً بقدوم السلطة الوطنية وتشكيلها عام ١٩٩٤ ؛ لأنه ورغم إجحاف الاتفاق السياسي المجسد بأوسلو فقد رأي العديد من هؤلاء المراقبين أنه بالإمكان الاستفادة من الهامش الضيق المتاح في إدارة شؤون الحياة والبدء في تأسيس السلطة وفق مرتكزات قانونية كنواة للدولة الفلسطينية القادمة ، تلك المرتكزات التي كان يفترض بها تعزيز أسس سيادة القانون والفصل بين السلطات ومبدأ استقلال القضاء واحترام حرية وحقوق المواطنين وقضية التداول السلمي للسلطة عبر الانتخابات الدورية .

إلا أننا ورغم الإنجازات الجزئية التي تحققت وجدنا العديد من الثغرات التي كتب العديد من المعلقين عليها وكأن الفلسطينيين في تلك التجربة فشلوا في اختبار الجدارة الذي يؤهلهم لإنشاء دولة فلسطينية مستقلة وعصرية .

فعدم تحقيق تلك الأسس القائمة على الفصل بين السلطات واستقلال القضاء واستمرار سيطرة السلطة التنفيذية على السلطتين القضائية والتشريعية ، وعدم اتخاذ إجراءات من المحاسبة والمساءلة لهادري المال العام نتيجة سوء الأداء الإداري والمالي ، فقد أدى كل ذلك وغيره إلى فقدان ثقة المواطن بمرتكزات السلطة التي لم ترتق إلى طموحات هذا المواطن عبر تعزيز أسس الحكم الديمقراطي السليم المستند إلى القوانين والتشريعات . وعليه فقد سادت مفاهيم العشائرية والقبلية ومنطق أخذ القانون باليد في ظل تبهيت القضاء المدني وعدم إعطاء نماذج في المحاسبة بغض النظر عن موقع الشخص المخالف أو مكانته ، كما قامت الفاعليات السياسية إلى تقوية نفسها لحماية أعضائها وأصبحت الحقوق تنفذ عن طريق الواسطة ومدى القرب من صناع القرار وغابت مفاهيم الشفافية والمساءلة والمحاسبة ووضع الإنسان المناسب في المكان

المناسب وحلت محلها العلاقات الذاتية ومنطق الواسطة ، كما جرت تعديات على ممتلكات المواطنين من شخصيات متنفذة ، وعطل تنفيذ العديد من القرارات الصادرة عن المحاكم المدنية نتيجة نفوذ الأشخاص موضع الاتهام .

لقد أدت كل تلك الممارسات إلى خلق حالة من الاحتقان بين أوساط المجتمع الفلسطيني ؛لأن المواطنين لم يجدوا أمامهم نموذجاً لدولة سيادة القانون قائمة على مبدأي المساواة وعدم التمييز وقد تعززت تلك النزاعات القائمة على التقوية الذاتية سواءً العشائرية أو السياسية في ظروف الانتفاضة وجرى تقويض لمفهوم التسامح .

وتفجرت العديد من الصراعات العائلية كما توترت العلاقات الوطنية عدة مرات وعصف بمستقبل المجتمع الفلسطيني خاصة في ظروف صعبة يواجه بها آلة بطش احتلالية شرسة تستهدف جميع فئاته بلا تمييز .

هناك ترابط عضوي وثيق ما بين قيمة المواطنة وبين وجود مؤسسات للدولة راسخة البنيان وتسير وفق أسس ومبادئ القانون وتضمن حقوق المواطن عبر سلسلة من التشريعات والقوانين التي تنظم العلاقة ما بين المواطن كذات حقوقية وقانونية قائمة بذاتها وبين مؤسسات الدولة .

من الواضح أن هناك حالة من الإرباك في مؤسسات السلطة عبر عدم القدرة على تبني العديد من التشريعات التي تحافظ وتصون حقوق المواطنة ، وإذا تم ذلك فإنه لا يتم بتطبيقها جراء استمرارية النظام الزبائني الذي يعتمد على الواسطة والعلاقات الفردية في ضمان الحقوق وفي الحماية الاجتماعية وذلك بدلاً من الآلية القانونية الملزمة للجميع تحت مبدأ « أن الجميع أمام القانون سواء » .

لقد زادت حدة التدهور فيما يتعلق بالمواطنة على ضوء حالة الانقسام التي تمت في منتصف حزيران / يونيو ٢٠٠٧ من حيث الفصل السياسي والجغرافي ما بين

الضفة الغربية وقطاع غزة وما صاحب ذلك من ضرب وحدة النسيج الاجتماعي وتجميد عمل المؤسسة واستبدالها بأدوات الاستقطاب المختلفة السياسية والإعلامية والجماهيرية كل باتجاه محاولة تحقيق نقاط في مرمى الخصم الفلسطيني في معادلة تم بها استبدال العدو المركزي المجسد في الاحتلال بالخصم الداخلي المجسد بالطرف السياسي المنافس .

لقد أصبحنا أمام انشطار عمودي وأفقي لمكونات السلطة التنفيذية والقضائية ، وقد تمت محاولة إحياء وتفعيل المجلس التشريعي لتمرير بعض القوانين والتشريعات عبر آلية التوكيل التي رفضت من منظمات حقوق الإنسان بسبب عدم دستوريتها ، كما تم استخدام هيئات م . ت . ف ، وخاصة المجلسين الوطني والمركزي واللجنة التنفيذية للمنظمة من أجل تبرير ممارسات وسياسات القوة السياسية المتنفذة في الضفة الغربية وفي م. ت .ف .

لقد أثر غياب المؤسسة الفلسطينية الجامعة سلبًا على آلية الحقوق والواجبات وأعاد المجتمع الفلسطيني إلى مرحلة ما قبل المؤسسة أي لمرحلة ما قبل الحداثة وأخذت الأبعاد الجهوية والمناطقية والعشائرية والفئوية والحزبية تتجدد على حساب جدلية العلاقة ما بين المواطن والحكم .

إن العمل على استعادة بناء المؤسسة الإدارية والتشريعية والسياسية الموحدة سيعيد ترميم الخلل الفادح الذي حصل والذي أدى إلى تقويض العديد من المكتسبات الديمقراطية المتواضعة وأبرزها الاعتقال السياسي والمضايقات على حرية العمل الأهلي واستقلاليته، حملات التحريض الإعلامي المتبادلة ،القيود على الحق بالرأي والتعبير والتجمع السلمي ... إلخ .

إن الحفاظ على المكتسبات الديمقراطية سيساهم في ترسيخ قيم ومعاني المواطنة

وسيعزز من مشاركة المواطن في الجمعيات الأهلية والنقابات والأحزاب السياسية وسيفعِّل من دوره في الرأي العام باتجاه مساءلة ومحاسبة السلطة التنفيذية تذليلاً لآليات الرقابة الشعبية وترسيخاً لمبدأ الحكم الديمقراطي السليم.

بدأت حكومة حركة حماس بفرض سلسلة من الإجراءات بحق تنظيم حركة فتح في قطاع غزة امتداداً للصراع السياسي العنيف بينهما ، فقد حظرت الأفراح العامة التي تتم بالشوارع والساحات العامة والتي تتضمن رفع أعلام وأغانٍ لصالح حركة فتح ، وقامت حماس بحملة من الاستجوابات لاعضاء فتح، وخاصة أعضاء المكاتب التنظيمية والأعضاء والكوادر الذين كانت تعتبرها حركة حماس الأخطر في إطار استهداف كوادر حماس وعناصرها إبان عام ١٩٩٦، عندما تعرضوا لحملة شرسة من الاعتقالات .

يفسر البعض أن العنف الشديد الذي مورس بحق أعضاء الأجهزة الأمنية وبعض المليشيات التابعة لحركة فتح أثناء فترة الحسم أو الانقلاب العسكري ، بالرسالة التي أرادت الحركة إرسالها بقوة لكافة الفاعليات الوطنية والسياسية والمجتمعية عبر العمل على فرض هيبتها وتعزيز مكانتها بأدوات القوة بين أوساط المواطنين ، كما أن درجة مواجهة الصلوات الجماعية وبعض المسيرات والمهرجانات الشعبية من حيث قسوتها تؤكد ذات التفسير أيضاً كما تم في ذكرى استشهاد الرئيس الراحل عرفات في تشرين الثاني/ نوفمبر٢٠٠٧[1] .

كان هناك تفسير يشير إلى استهداف حركة فتح بما يشمل اتحاد النقابات العمالية وبعض المؤسسات غير الحكومية إلى أن وصل الأمر إلى استيلاء حماس على مقر

(١) المركز الفلسطيني لحقوق الانسان يدين منع المواطنين من الصلاة في الساحات العامة – المصدر السابق بتاريخ ٨/ ٩/ ٢٠٠٧.

اللجنة التنفيذية د م.ت.ف . في قطاع غزة واعتبار «هيئة العمل الوطني» التي شكلتها حركة فتح بمشاركة كافة القوى المنضوية في إطار م . ت . ف. في قطاع غزة بأنها هيئة غير شرعية ، حيث تم قمع مهرجان جماهيري كان مخططًا له في حزيران / يونيو ٢٠٠٨ بمناسبة ذكرى النكبة الفلسطينية ، وقد تم تفريق المهرجان في منطقة جباليا في شمال قطاع غزة .

وقد فرضت حكومة حماس على القوى التي تريد تنظيم تجمعات سلمية في أماكن علنية ضرورة الحصول على تصريح أو إذن ، وقد كانت تلك الحكومة أحياناً كثيرة تكتفي بقيام قادة القوى السياسية المعنية بتنظيم فاعليات شعبية بتبليغ قادة حماس بيوم ومكان الفاعلية ، إلا أن الهدف من وراء هذا القرار كان يرمي إلى إجبار القوى السياسية والاجتماعية والأهلية على الاعتراف بشرعية سلطة الحركة وحكمها الجديد في قطاع غزة .

وبغض النظر عن حالة الفعل ورد الفعل فإن العديد من كوادر وقيادات حركة فتح بمن في ذلك بعض القادة السياسيين تعرضوا للاستجواب والاستدعاء والاعتقال في إطار سياسة الرد على أداء حكومة الضفة الغربية والتي كانت تستهدف قادة وكوادر حركة حماس في سياق يتطلب فرض السيطرة ومنع أية قوة كامنة تؤدي إلى بلورة معارضة شعبية أو عسكرية مستقبلاً ، لهذا الطرف أو ذاك.

كما استهدفت حكومة حركة حماس النقابات المهنية والعمالية التابعة للسلطة السابقة في قطاع غزة برئاسة حركة فتح وبعض المنظمات الأهلية الموالية للحركة أيضاً تم الاستهداف بواسطة الإغلاق أو الاستبدال والإحلال أو تعيين مجلس إدارة جديد وتسريح العاملين والموظفين واستبدالهم بآخرين موالين لحركة حماس[1] .

(١) على حكومة حماس المقالة ومبرراتها وادعاءاتها بشأن استمرار اعتداءاتها والسيطرة على مقار الاتحاد ونقاباته – الحوار المتمدن – العدد – ٢١٢٤ ، بتاريخ ٩/ ١٢/ ٢٠٠٧.

وبطبيعة الحال فقد تم إغلاق المحطات الإذاعية المحلية التابعة للشخوص ذوي الصلة بحركة فتح وبالسلطة على قطاع غزة ،هذا إضافة إلى إغلاق فضائية فلسطين التابعة لسلطة الرئيس عباس والتحوط على أجهزتها وأثاثها ، وذلك مع انتهاء حركة حماس من السيطرة الميدانية والعسكرية على قطاع غزة، ولكنها أبقت على المحطات الإذاعية المحلية التابعة لتنظيمات أخرى مثل «الجهاد الإسلامي» و«الجبهة الشعبية» ، كما لم تسمح بالصحف الصادرة في الضفة الغربية والتابعة لسلطة فتح والرئيس محمود عباس من التوزيع في قطاع غزة ، في مرات متكررة .

لقد تمت هذه الآلية في إطار سياسة الفعل وردة الفعل حيث قامت حكومة الضفة الغربية برئاسة د. سلام فياض والأجهزة الأمنية التابعة للحكومة والرئاسة باتخاذ إجراءات مماثلة بحق الجمعيات الأهلية التابعة لحركة حماس عبر الإغلاق ومن خلال منع وجود مراسلين لفضائية الأقصى التابعة لحركة حماس إضافة لمنع توزيع كل من جريدتي «فلسطين» و«الرسالة» التابعتين لحركة حماس ناهيك عن استمرارية ظاهرة الاعتقال السياسي بحق عناصر وكوادر وقيادات حركة حماس في الضفة .

اتبعت وزارة الداخلية سلسلة من الإجراءات بحق الجمعيات الأهلية في قطاع غزة على خلفية حادث تفجير الشاطئ الذي تم في ٢٠٠٨/٨/٤ والذي استهدف عناصر من «كتائب عز الدين القسام» على شاطئ بحر غزة ، حيث قامت حركة حماس بآليات من ردة الفعل واتسمت بالرد السريع والمباشر عبر إغلاق عشرات المؤسسات التابعة لحركة فتح ومصادرة محتوياتها ، الأمر الذي عكس توجهاً لدى الحركة بالسيطرة على مؤسسات العمل الأهلي ، كما قامت بآليات تهدف إلى مزيد من التضييق على حرية العمل الأهلي فقد طالبت بقيام مجلس الإدارة بتعبئة نموذج « حسن السير والسلوك » ، كما طالبت العديد من الجمعيات بافتتاح باب العضوية

للجمعية العامة حتى يتسنى لحماس زج بعض الأعضاء داخل الجمعية العامة من أجل حسم نتيجة انتخابات مجلس الإدارة لصالح حماس ،لقد جرب ذلك بوضوح عبر تجربة «جمعية أصدقاء المريض» في حزيران / يونيو٢٠٠٩ ، حيث تمت السيطرة على مجلس الإدارة بآلية التنسيب الجماعي للجمعية العامة الأمر الذي أدى إلى الإطاحة بمجلس الإدارة الموالي لحركة فتح واستبداله بمجلس إدارة جديد موال لحركة حماس بما يتضمن ذلك من السيطرة على كافة مرافق ومكونات وإمكانات الجمعية وبما يشمل التأثير لصالح لحركة « حماس» فيما يتعلق بطاقم العاملين والموظفين.

وقد أضافت وزارة الداخلية التابعة لحكومة حماس في غزة إجراءات بخصوص المنظمات الأهلية قضت بالرقابة الثقيلة إدارياً[1]،ومالياً على عمل تلك المنظمات وبفترات زمنية ليست بالقصيرة تحت حجج الشفافية والتأكد من مصداقية عمل وبنية وتركيبة وإدارة ومالية الجمعية الأهلية المعنية ،حيث من المناسب التفريق بين حق الحكومة في الرقابة ممثلة في الوزارة المختصة، والرقابة الثقيلة التي يتضح من خلالها أبعاد سياسية ، تهدف إلى تسقّط ثغرات وعيوب وسلبيات في عمل وأداء الجمعية الأهلية لتوسيع انسيطرة على الجمعية المعنية أو إغلاقها .

وفي جانب آخر أصبح من الصعوبة بمكان قيام أية مجموعة تقترب من فتح أو بعض الفصائل الأخرى أو بعض المستقلين تسجيل لجمعية أهلية جديدة ،بالمقابل سهولة قيام أية مجموعة من حماس أو تابعة لها بتسجيل جمعية أهلية وفق قانون الجمعيات رقم ١/ ٢٠٠٠، إلى جانب ذلك قام بعض النشطاء العاملين في العمل

(١) استنكار سيطرة وزارة الداخلية بغزة على «جمعية أصدقاء المريض الخيرية» – المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان بتاريخ ١٧/ ٦/ ٢٠٠٩.

الأهلي ذوي العلاقة والصلة مع حركة حماس بمحاولة تشكيل جسم تنسيقي يضم بعض الجمعيات الأهلية « الإسلامية » في محاولة للتمكين والتقوية ومنافسته بعض المنظمات الأهلية وأطرها واتحاداتها وشبكاتها ، خاصة إذا أدركنا أن التجمعات الأخرى ذات وجهة علمانية وديمقراطية[1].

وفيما يتعلق بالحق في التجمع السلمي فقد أصبح هناك شرط بالحصول على إذن أو تصريح من أجل تنفيذ الفاعلية المحددة ، في الوقت الذي لم يكن ذلك موجوداً في السابق حيث كان يتم إعلام الشرطة فقط من أجل تنظيم السير والحفاظ على الأمن والسلامة العامة ، وليس الحصول على تصريح . إضافة لذلك فقد تم منع بعض الندوات واللقاءات في القاعات المغلقة خاصة تلك المتصلة بواسطة الفيديو كونفرس مع الضفة وذات اتجاه مرتبط بحركة فتح أو بالسلطة برئاسة أبى مازن ، حيث تم منع اجتماع دعا إليه «اتحاد الصحافة الدولية» في قاعة رشاد الشوا الثقافي في غزة بتاريخ ٩/ ١١/ ٢٠٠٩ وذلك بهدف تجميع مجلس إدارة نقابة الصحفيين في كل من غزة والضفة والعمل على وضع معايير أخلاقية لمهنة الصحافة [2].

لم تقابل منظمات المجتمع المدني وخاصة شبكة المنظمات الأهلية ومراكز حقوق الإنسان سلسلة التحركات الممارسة من قبل حكومة حماس بحق العمل الأهلي وحرية العمل النقابي والحريات العامة بصورة من السلبية، بل قامت بالتحرك مستخدمة آليات ووسائل تفاوضية مع صنَّاع القرار لدى حكومة حركة حماس ووسائل إعلامية عبر إصدار البيانات وأوراق الموقف وعقد الندوات وقد نجحت

(١) مؤتمر واقع المؤسسات الأهلية – آفاق وتحديات- شبكة فلسطين للحوار بتاريخ ٢/ ٧/ ٢٠٠٩.

(٢) الميزان يدعو للتحقيق بمنع فاعليات الاتحاد الدولي للصحفيين في غزة – الموقع الالكتروني www.samanews.org بتاريخ ٩/ ١١/ ٢٠٠٩.

نسبياً في وضع حد لسلسلة التحركات بحق المنظمات الأهلية ، حيث قام وزير الداخلية الشهيد سعيد صيام بإلغاء قرار حسن السير والسلوك ، كما تم افتتاح العديد من الجمعيات الأهلية التي كانت مغلقة بما شمل إعادة محتوياتها لأصحابها.

إضافة لنجاح منظمات حقوق الإنسان بتسليط الضوء على الحق في التجمع السلمي ورفض ظاهرة الاعتقال السياسي والمطالبة بزيارة المعتقلين ، حيث تم تحقيق بعض الإنجازات ولكن ليس إلى درجة الاختراق أو التحول النوعي بسبب ارتباط حالة الانتهاكات للحريات العامة لمنظومة حقوق الإنسان بحالة الاحتقان والتوتر السياسي بما يصاحبها من آليات من الفعل وردة الفعل بين فريقي فتح «الضفة» وحماس «غزة» .

وبالتالي فنحن لم نصبح أمام وضع اعتيادى يتمثل في انتهاك سلطة عادية متوافق عليها وطنياً وديمقراطياً فيما يتعلق بالحريات وحقوق الإنسان التي ترتبط عادة بتجاوز مبدأ سيادة القانون ، بل أصبحنا في وضع جديد يبرر به الانتهاك والتجاوز تحت سقف الانقسام ودوامة ردود الأفعال والأفعال التي أصبحت قيمتي الحرية والديمقراطية هي التي تدفع فاتورتها في كل الوطن الفلسطيني .

وقد حاولت شبكة المنظمات الأهلية ومراكز حقوق الإنسان وبعض القوى السياسية التي تقع خارج دائرة كل من حركتي فتح وحماس ولكن المرتبطة بـ م . ت . ف. القيام بإطلاق حملة وطنية لحماية الحريات العامة واستعادة الوحدة الوطنية [1] بهدف تسليط الضوء على حالة الانقسام وآثارها الضارة على سجل الحريات وخاصة الاعتقال السياسي كظاهرة أصبحت عقبة أمام ملف المصالحة الوطنية

(١) في اللحظة نفسها الضفة وغزة تعلنان حملة فلسطينية للدفاع عن الحريات واستعادة الوحدة - صحيفة الرأي - بتاريخ ١٥/٩/٢٠٠٩.

إضافة إلى تجاوزها التقاليد والأعراف الوطنية الفلسطينية .

لم تقتصر الانتهاكات والتجاوزات على الحريات العامة (إعلام ، منظمات أهلية ، تجمع سلمي ... إلخ) ، بل تعدى الأمر ذلك ليطال الحريات الشخصية فيما يفسر بالانتقال من مرحلة « الحمسنة » أي السيطرة من قبل حركة حماس على مكونات الحكم إلى « الاسلمة» أي فيما يتعلق بإدخال بعض الإجراءات والتشريعات في سياسة متراكمة تدريجية تهدف إلى صبغ المجتمع بصبغة « ثقافة إسلامية » ، أو ما يعرف باسم « الإمارة الإسلامية » في قطاع غزة .

مؤشرات الأسلمة :

برز ذلك بوضوح من خلال قرار رئيس مجلس العدل الأعلى وهو الهيئة التي تشكلت على أنقاض مجلس القضاء الأعلى في السلطة السابقة في غزة ، بإلزام المحاميات بالترافع أمام القضاة بالمحاكم وهن بالزى الشرعي « الحجاب» . كما أصدرت وزارة التربية والتعليم قراراً شبيهاً فيما يتعلق بالفتيات بالمدارس عبر إلزامهن بلبس الزى الشرعي « الحجاب » ، ضمن آلية تفصل المدارس التي ترتادها طالبات عن المدارس التي يرتادها طلاب ، وبما لا يسمح للمدرسين الذكور بالتدريس للطالبات الإناث .

كما قامت الحركة عن طريق بعض نشطائهم بإطلاق «حملة الفضيلة » ، عبر إلزام الذكور بالسباحة في زى معين ، ومراقبة سباحة النساء اللواتي يجب أن يسبحن في زى معين أيضاً وفق الأصول « الشرعية والإسلامية »، هذا إضافة إلى محاولة تمرير «قانون العقوبات» بالمجلس التشريعي ، والذي تم سحبه على ضوء اعتراض منظمات حقوق الإنسان كما سبق وذكرنا والذي كان يتضمن إجراءات ومواد تحوى السيطرة الذكورية على المرأة في إطار إعطاء الحقوق الواسعة للذكور على حساب الإناث إضافة

إلى سلسلة من الإجراءات الخاصة بمراقبة الهواتف النقالة وأجهزة الكمبيوتر في إطار محاولة الحفاظ على أخلاق «الشريعة الإسلامية»، ومنع الرذيلة[1].

لوحظ تراجع حكومة حركة حماس عن القرارات في كل مرة تنشط بها منظمات المجتمع المدني ومراكز حقوق الإنسان وبعض القوى السياسية « الديمقراطية » أو علمانية التوجه ، حيث تم التراجع عن قرار مجلس العدل الأعلى بخصوص زى المحاميات ، وكذلك الأمر فيما يتعلق بزي الفتيات في المدارس ، الأمر الذي يشير إلى استجابة حركة حماس لبعض المنظمات المدنية والحقوقية ، خاصة في إطار إدراك الحركة لقوة العلاقة التي تربط منظمات المجتمع المدني بالأوساط الحقوقية الدولية، وفي ظل انتشار مفاهيم الحريات الشخصية المرتبطة بقوى الديمقراطية وحقوق الإنسان ، وفي إطار رغبة حركة حماس إعلان نفسها أنها تمثل « الإسلام الوسطى » حيث تميز نفسها عن القاعدة وغيرها من المنظمات الأصولية المتطرفة، حيث أصبحت حركة حماس معنية ، بعد توليها للحكم في غزة أن تخرج ذاتها من دائرة « الإرهاب » وفق التصنيف الأمريكي واللجنة الرباعية الدولية، لكي تستطيع كسر الحصار والعزلة عن نفسها وعن قطاع غزة وتصبح لاعباً شرعياً معترف به دولياً الأمر الذي لا يستقيم مع إثارة منظمات حقوق الإنسان في هذه الحالة واستدراج مواقف منها تعتبر بها تصرفات وقرارات الحركة مساً بالحريات الشخصية والعامة[2].

من الواضح أن سياسة حماس في غزة تخضع لسلم الأولويات والتدرج في إطار محاولة فرض نموذجها المرتبط بمنهجها كحركة تصنف على أنها من حركات

(١) حماس تطلق « حملة الفضيلة في غزة » موقع الكتروني « إذاعة هولندا العالمية » – بتاريخ ٢٩/ ١٠/ ٢٠٠٩.

(٢) مؤسسات حقوقية : فرض الحجاب على المحاميات في غزة اعتداء على الحريات – قناة الأخبار اليومية، بتاريخ ٢٣/ ٧/ ٢٠٠٩.

الإسلام السياسي ، وهي وثيقة الصلة بحركة الإخوان المسلمين، فهي تريد تغليف المجتمع وبصورة تراكمية تدريجية من أجل امتصاص نقمة أية ردود الفعل باتجاه موجه يشير إلى الحكم الإسلامي أو فكرة « الإمارة »، وهي تفحص ردود الفعل على قراراتها فإذا كانت عنيفة وقوية ويمكن أن تخلق لها أزمة محلية أو في الأوساط العربية أو الدولية فتقوم بالتراجع المحسوب والمنظم ، أما إذا كانت ردود الأفعال بسيطة فقد تتمسك حماس بمواقفها.

فهي تراجعت شكلاً عن قرار إلزام المحاميات بالترافع وفق « الزى الشرعي »، إلا أنه بسبب طبيعة المجتمع المحافظ، أصبحت الفتيات يلزمن أنفسهن بذلك وبصورة طوعية ، وهذا ما حصل بالنسبة إلى زى فتيات المدرسة ، حيث هناك التزام شبه طوعي ومن العائلات أيضا خوفاً من خلق المشاكل للطالبة « الفتاة » مع مجتمع ينظر بحساسية تجاه المرأة ، إلا أن عملية فصل مدارس الإناث عن مدارس الذكور استمرت ، حيث استطاعت الحركة امتصاص ردود الفعل هنا .

أما فيما يخص حملة الفضيلة على الشاطئ ، فقد تم تطبيقها بصورة غير لافتة للنظر وترجمتها عملياً عبر التزام المواطنين بصورة طوعية وخوفاً من خلق مشاكل مع الشرطة بما يصاحب ذلك من إهانات قد يتعرض لها الشخص المصطاف سواء أكان ذكراً أم أنثى الأمر الذي أدى إلى الالتزام الطوعي سواءً بدافع القناعة أو خوفاً من الإهانة كما سبق وأشرت[1] .

لقد ساعد حكومة حماس في تطبيق قراراتها باتجاه الأسلمة التدريجية الطابع المحافظ لمجتمع قطاع غزة إضافة إلى عدم الاستعداد لتحمل الإهانة في ظل الهيبة

(١) من وقائع ورشة عمل نظمت مع مجموعة شبابية منتقاة – معهد دراسات التنمية IDS ، بتاريخ ١٥/١٠/٢٠٠٩.

التي تفرضها الحركة في تجاربها السابقة سواءً بحق القوة السياسية المنافسة « فتح » أو بحق بعض العائلات والمربعات الأمنية، والتي تركت ذكرى صعبة في ذهن المواطنين دفعتهم لتجنب التصادم مع الحكم القائم والتكيف مع الحالة الجديدة معززة تلك الحالة مع المفاهيم المحافظة والتي تطبع منظومة الثقافة والعادات والتقاليد في قطاع غزة .

وبالمحصلة فقد تراجع دور منظمات المجتمع المدني من الطابع الهجومي والمبادر الذي كان قائماً قبل حالة الانقسام والذي كان يتضمن آليات من الضغط والمناصرة والتأثير في التشريعات والقوانين إلى الطابع الدفاعي الذي أصبح به المجتمع المدني مضطراً للدفاع عن بقاء كينونة عمل منظمات المجتمع المدني وحماية حقها في الاستقلال والعمل وكذلك الحق بالتجمع السلمي والنقد والتعبير والصحافة الحرة وذلك بسبب تداعيات حالة الانقسام على كل مكونات المجتمع المدني والمكتسبات الحقوقية والديمقراطية .

وقد عمق من حالة الدفاع طبيعة الحكم الجديد الذي اتسم بحكم حركة واحدة دون مشاركة قوى سياسية أخرى ، وبانعدام آليات الرقابة والمحاسبة والشفافية أي في إطار تعطل البنى التشريعية التي تتضمن الرقابة والتشريع ، وفي أجواء من الاحتقان والتوتر كرستها آليات الفعل وردة الفعل في إطار من الاستنزاف الداخلي بين كل من حكومتي رام الله وغزة .